مؤتمر حزب المسار

محطة جديدة في مسيرة حركة الإصلاح الاجتماعي والتنوير

ينعقد بداية من يوم الجمعة 20 جوان الحالي المؤتمر التأسيسي لحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي الذي تم بعثه يوم 30 مارس 2012 اثر قرار انصهار مجموعة من المنتمين الى حزب العمل التونسي وحركة التجديد وعدد من المناضلين المستقلين في تجربة تنظيمية جديدة حتمتها أوضاع البلاد آنذاك وما أنتجته انتخابات 23 أكتوبر 2011 من استقطاب أحادي بقيادة حركة النهضة ذلك الاستقطاب الذي أفرز حكومتين متعاقبتين جلبتا الكوارث والويلات الاجتماعية ودفعت البلاد نحو التناحر والاغتيالات السياسية وأوقعتها على حافة الإفلاس الاقتصادي. لقد مثل بعث حزب المسار إحدى تلك المبادرات السياسية لاستخلاص الدروس من تجربة الانتخابات والإسهام في تجميع القوى الديمقراطية والمدنية والتقدمية.

حبيب القزدغلي
أستاذ جامعي وعضو في حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي

وفي الحقيقة فان التوجه نحو توحيد القوى الاجتماعية والسياسية المؤمنة بنفس الأهداف والطموحة للسير بتونس نحول مستقبل أكثر عدالة وأمنا يمثل تراثا نضاليا عملت على تأصيله في البلاد التجارب التنظيمية اليسارية المتعاقبة والمتنوعة منذ أكثر من قرن من الزمن ويطمح أعضاء المسار الحاليون مع غيرهم من القوى الديمقراطية والنقابية والمدنية إلى مواصلة النهل منها عاقدين العزم عللا عدم تكرار ما ارتكبوه من أخطاء مستفيدين من تجاربهم ومن تجارب غيرهم أفرادا ومجموعات وأحزابا.

البدايات تتميز دوما بالمغامرات والجرأة لكن تبقى العبرة دائما في الثبات

ينهل أعضاء حزب المسار الحاليين من تراث عريق ومتعدد سعى من سبقهم من المناضلين إلى التأليف بين روافده المحلية ذات الطبيعة التربوية الاصلاحية والأفكار التحديثية الوافدة نتيجة تفتح البلاد على محيطها العربي والمتوسطي مما أدى إلى بروز حركة إصلاحية متنوعة الروافد. ساهمت أجيال من الرواد في التبشير بقيم العدالة والحرية في البلاد التونسية. مغامرون ومنفيون وفارون من ويلات الاضطهاد في بلدانهم الأوروبية سرعان ما عملوا على غرسها في وطن الاقامة فكان بعث المطابع ونشر الصحف والتعريف بالإضراب كأداة لرفض الظلم والحيف و وتعددت محاولات الاحتفال بغرة ماي من كل سنة وسط التهديد بالسجن والوعيد بالنفي نحو البلد الأصلي والسعي إلى تكوين النقابات العمالية حتى وان كانت ذات توجه فوضوي حيث أصر الطبيب نيكول كونفرتي لا فقط على نشر الطب الاجتماعي ولكن أيضا على قيادة أول حركة اضرا ب عن العمل سنة 1904. أما الشاب ألبير كاتان فلم يكتف بتعلم مهنة الطب في كلية الطب بمدينة ليون بل عاد متشبعا بأفكار جون جوراس الاشتراكية وعمل منذ سنة 1908 على بعث أول نواة اشتراكية بتونس سيتم قبولها في سنة 1912 باعتبارها فرعا من فروع الحزب الاشتراكي الفرنسي والتي سرعان ما ستتبلور داخلها مباشرة اثر انتصار ثورة أكتوبر الروسية فكرة المطالبة بتحرر المستعمرات من براثن الجشع الرأسمالي.

الشيوعية أداة لحل «المسألة التونسية»

ناصر أغلب أعضاء الشعبة الاشتراكية بتونس في نهاية 1920 فكرة الانضمام للأممية الشيوعية، عندما رأوا أن المنظمة الجديدة جعلت من مساندة حق الشعوب المستعمرة في تحقيق استقلالها إحدى الشروط الأساسية للانخراط في أعمالها. فالشيوعية لم تكن هدفا بل وسيلة للإسهام النوعي، إلى جانب الحزب الحر الدستوري الناشئ على يد عبد العزيز الثعالبي في المعركة من أجل تحرير البلاد.

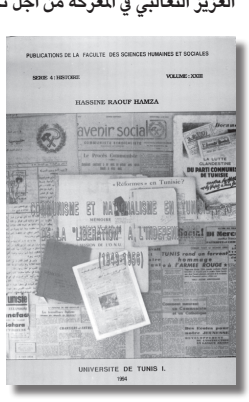

قام هذا الجيل الأول بأعمال رائدة من أجل نشر أفكار العدالة والحرية في جميع الأوساط التونسية بعد أن كان الأمر مقتصرا على العمال وعلى الأوساط الأوروبية وضم في صفوفه جزءا من نخبة ذلك الوقت، مثل محمد بورقيبة والشاعر عبد الرحمان الكافي صاحب القصائد الساخرة والقصائد الدعائية (ملزومة شيوعية – ومسدسة شيوعية) ونشر عددا من العناوين الصحفية باللغة العربية التي خاضت صراعا بطوليا مع الرقابة فكان عمر العنوان في بعض الأحيان لا يتجاوز اليوم الواحد (حبيب الأمة – حبيب الشعب- البصير- الخبير- المظلوم- المهزوم...).

لم يغتر هذا الجيل بنفسه ورأى أن ضخامة المهمة، ونبل الأهداف تفرض الوحدة بين كل التونسيين رغم الاختلافات الجزئية التي يمكن أن توجد بينهم، فكتبوا في صحفهم وأعلنوا في اجتماعاتهم: «نحن نساندهم (الدستوريون) حتى اذا كانوا من البرجوازية... لأن الاستقلال السياسي هو المهمة ذات الأولوية». وعندما دبت الخلافات في صفوف الدستوريين بين جماعة الثعالبي وجماعة حسن القلاتي، ورغم انتصار هذا الجيل لمواقف الثعالبي فان الجامعة الشيوعية دعت أعضاءها للامتناع عن أخذ موقف في الخلاف ودعت الطرفين إلى بذل كل ما في وسعهما للتخفيف من حدة الخلاف معتبرة « أن كل انقسام في صفوف الذين يناضلون من أجل الحصول على الحقوق لن تستفيد منه إلا الحكومة...».

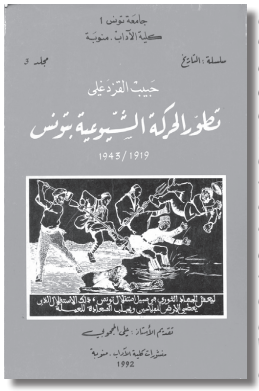

وبنفس هذا الهاجس التوحيدي تخلى هذا الجيل على منظمته النقابية لينضم إلى تجربة محمد علي الرائدة، موفرا لها إطارات نقابية مقتدرة حيث تكفل الشيوعي مختار العياري بمهمة الدعاية، وقام المناضل فينودوري بالبحث عن السند المادي والسياسي للمشروع الجديد، فنالهم ما نال محمد علي من أحكام النفي والإبعاد. ورغم قساوة الأحكام فان ذلك لم يمنع من بروز أجيال جديدة أسهمت بدورها في المعارك الوطنية والنقابية اللاحقة إلى جانب مناضلي الحزب الدستوري الجديد ومناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل، مقدمة إسهاماتها الخصوصية في نضالات مشتركة أدت إلى استقلال البلاد وتخلصها من الهيمنة الاستعمارية.

إسهام في تركيز أسس الدولة الوطنية وفي إنجاح الانتقال من الاستبداد نحو الديمقراطية

يحق لأعضاء حزب المسار الحاليين أن يفتخروا بمواصلتهم لكفاح أجيال ساهمت في تركيز أسس الدولة الوطنية، حيث شاركوا في انتخابات المجلس التأسيسي الأول لسنة 1956 وفي الانتخابات البلدية الأولى لسنة 1957 والانتخابات الرئاسية المتزامنة مع الانتخابات التشريعية في سنة 1959. ورغم النزعة الهيمنية الواضحة السائدة آنذاك، والتي حالت دون فوزهم بأي مقعد، فإنهم قدموا أفكارهم عبر الصحف والاجتماعات مكونين النواة الأولى للمعارضة الديمقراطية في تونس المستقلة، والتي انضافت إليها قوى أخرى منحدرة من أوساط الشباب الجامعي أو من التيارات التي ستنسلخ تباعا من رحم الحزب الدستوري اثر الأزمات السياسية المتعددة التي عرفها نظام الحكم. وبعد فترة من المنع والتحجير تواصلت لأكثر من 18 سنة لم يتأخر أسلاف مناضلي المسار في حركة الدفع نحو توسيع هامش الحرية خلال ثمانيات وتسعينات القرن الماضي. ورغم نوازع الهيمنة والاستبداد السياسي الطاغية أسهموا في إبراز تحالفات جمعت أحزبا وشخصيات أقدمت على تحدي الطاغية في مناسبتين (2004 وفي 2009) عبر تقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية. وقد مكنت مثل هذه المعارك الديمقراطية من خلق تراكمات كان لها مساهمتها في بروز الحراك الاجتماعي والسياسي وفي ثورة 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2014 التي أدت الى فرار بن علي ودخول البلاد مرحلة انتقالية متواصلة بين مد وجزر، أفرزت مكاسب حقيقية تجلت في انتخابات 2011 وفي دستور يعتبر إجمالا في مستوى تطلعات الشعب التونسي ولكن تخللتها سياسات فاشلة أدت الى تفاقم تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية وانتشار ظاهرة الاغتيالات التي طالت في مناسبتين رموز المعارضة الديمقراطية، والعشرات من رجال الأمن والجيش الذين سقطوا شهداء على اثر عمليات إرهابية غادرة.

ستكون مختلف هذه المحطات التاريخية حاضرة بايجابياتها وسلبياتها في أذهان المؤتمرين. لكن الأهم أن يتم الاستئناس بها لاستخلاص الدروس من التجارب الماضية عبر هذا التاريخ الطويل، والأكثر من ذلك أهمية أن يتوصل المؤتمر إلى تقديم المقترحات والبدائل المقنعة في لوائح وقرارات ستكون، دون شك، إسهامات جديدة لمناضلي حزب المسار لإنجاح الانتقال من الاستبداد السياسي نحو الديمقراطية ويكون بذلك مؤتمر حزب المسار تأليفا حقيقيا بين ماضيه العريق بروافده المتنوعة والمتعددة ومحطة جديدة متفتحة على كل الظواهر الجديدة التي تشهدها بلادنا وأداة سياسية مجمعة لأوسع القوى الاجتماعية المدنية والديمقراطية غايتها الإسهام الفعلي والجاد في مسيرة حركة الإصلاح الاجتماعي والسياسي والتنوير الفكري على طريق بناء مجتمع المواطنة والعدالة.

> **ينهل أعضاء حزب المسار الحاليين من تراث عريق ومتعدد سعى من سبقهم من المناضلين إلى التأليف بين روافده المحلية ذات الطبيعة التربوية الاصلاحية والأفكار التحديثية الوافدة نتيجة تفتح البلاد على محيطها العربي والمتوسطي مما أدى إلى بروز حركة إصلاحية متنوعة الروافد**

> **الشيوعية لم تكن هدفا بل وسيلة للإسهام النوعي، إلى جانب الحزب الحر الدستوري الناشئ على يد عبد العزيز الثعالبي في المعركة من أجل تحرير البلاد**

> **يحق لأعضاء حزب المسار الحاليين أن يفتخروا بمواصلتهم لكفاح أجيال ساهمت في تركيز أسس الدولة الوطنية، حيث شاركوا في انتخابات المجلس التأسيسي الأول لسنة 1956 وفي الانتخابات البلدية الأولى لسنة 1957 والانتخابات الرئاسية المتزامنة مع الانتخابات التشريعية في سنة 1959. ورغم النزعة الهيمنية الواضحة السائدة آنذاك، والتي حالت دون فوزهم بأي مقعد، فإنهم قدموا أفكارهم عبر الصحف والاجتماعات مكونين النواة الأولى للمعارضة الديمقراطية في تونس المستقلة**